شخصيات سياسية واجتماعية وأكاديمية بمحافظة عدن يتحدثون عن دعوة الرئيس إلى الحوار الوطني:

ندعو المعارضة الوطنية إلى الكف عن المناكفات.. والدعوة إلى الحوار يتصاعد التأييد لها يوماً عن يوم

الحوار هو الوسيلة المثلى لوصول كل الأطراف إلى نقطة الالتقاء تجاه القضايا الكبيرة للوطن

لقيت الدعوة التي وجهها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للشخصيات الوطنية في عموم الساحة اليمنية للجلوس إلى طاولة الحوار الوطني صدى واسعاً.

صحيفة (14 أكتوبر) استطلعت آراء عدد من الشخصيات الأكاديمية والاجتماعية والسياسية وخرجت بالحصيلة التالية:

الأمة تنظر إلى حكمائها وعقلائها باهتمام بالغ.. ومن لا يستطيع أن يحاور لا يمتلك موقفاً

الدعوة جاءت في وقتها.. والرافضون للحوار سيفقدون مصداقيتهم أمام الشعب

عدن/ محمد أبو رأس – ياسمين أحمد علي -تصوير / جان عبدالحميد

قال الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور عن دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لكافة الأطراف في الساحة اليمنية إلى الجلوس على طاولة الحوار تحت قبة مجلس الشورى: لقد سمعنا هذه الدعوة المقدمة من فخامة الرئيس لكل الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية للحوار تحت قبة مجلس الشورى وهي تعد حقاً من بين النقاط المضيئة في هذا الوضع الصعب وهي دعوة جادة لأنها أولاً تنطلق من المسؤوليات الوطنية تجاه كل الأحداث التي يمر بها الوطن وأيضاً هو كمسؤول أول في هذه البلد يدرك أهمية الأخطار والتحديات التي تواجه الأمة والبلد على حد سواء وبالتالي فإن لغة الحوار هي اللغة التي ينبغي أن تسود بعيداً عن لغة المكايدات السياسية أو الحسابات الضيقة من زوايا تنظيمية أو مناطقية أو جهوية والحوار هو الوسيلة المثلى لوصول كل الأطراف إلى نقطة الالتقاء ومن لا يستطيع أن يحاور فإنه لا يمتلك الرؤية ولا الأسلوب ولا الموقف الصحيح تجاه القضايا الكبيرة التي تواجه هذه الأمة وهذا الوطن ونحن ندرك جميعاً أن هناك ثلاثة تحديات أساسية تواجه هذه الأمة هي خطر الحوثيين أو الفكرة الحوثية وخطر تنظيم القاعدة الإرهابي وخطر دعوات الانفصال وهذه الأفكار كلها لا يمكن الاتفاق على أي شيء بشأنها دون التقاء كل القوى على أسس ذات طابع وطني فالأساس الأول هو الاعتراف بشرعية هذه الدولة كدولة قائمة والنقطة الثانية الاعتراف بالمظلة القانونية وهي دستور الوطن والاعتراف بكل تنظيم مهما صغر أو كبر فهو مطلوب أن يدلي برأيه وفكرته تجاه هذه التحديات الكبرى التي تواجه الوطن باكمله.

وأضاف أن هذه الدعوة من الدعوات الهامة جداً التي يمكن أن تفضي إلى نتائج إيجابية تخص مستقبل هذا الوطن ومضمونها إيجابي جداً ونحن كمواطنين ننتظر أن يكون هناك مخرج مفيد لهذا الوطن وأيضا الأمة كلها تنظر إلى حكمائها وإلى عقلائها باهتمام بالغ وإلى ما ستأتي به الطاولة الحوارية.

يقول الدكتور أحمد علي الهمداني إن دعوة الرئيس علي عبدالله صالح للحوار الوطني تحت سقف مجلس الشورى قد جاءت في الوقت المناسب لاسيما وأن اليمن الآن تمر بفترة صعبة ومعقدة ولكنني أعتقد بل ومؤمن بأن هذه الفترة المعقدة هي التي تبين أقدار الرجال، والوضع تحت السيطرة لأننا لانزال مؤمنين بكثير من المبادئ من أهمها وجود المؤتمر الشعبي العام ووجود الوعي الشعبي الذي يلتف كله على امتداد الساحة اليمنية حول الوحدة وحول زعامة الرئيس القائد وحول أبناء القوات المسلحة الأبطال الذين يدافعون عن شرف هذه الأرض وهذه الأمة.

وفي الحقيقة كانت هذه الدعوة دعوة كريمة

د. بن حبتور

د. الهمداني

المجتمع المدني كل هذا جاء ليؤكد أن هذه الدعوة جاءت في محلها وأنه لابد أن يتم هذا الحوار.

وإذا تحدثنا عن المعارضة الوطنية المؤمنة بالوحدة التي تضع بعض الشروط وبعض الحيثيات فهذا في رأيي يدخل ضمن باب المناكفات بل إنه أحياناً يدخل ضمن باب المناكفات المضحكة فإذا قالت السلطة (ألف) تقول المعارضة (باء) وإذا وافقت السلطة على ما يريدون يخرجون برأي آخر

الدكتور/ مازن عبدالله فاضل يقول: إن دعوة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحوار الوطني قد تقدم بها مشكوراً باعتباره مسؤولاً عن هذا الوطن وهي دعوة للعقلاء للتحكم بأعصابهم والتحكم بالوسائل الموجودة لديهم واعتماد الحوار سبيلاً وأمراً مهماً لحل كثير من المشاكل وأنا لا أعتقد أن هناك مشاكل لا يمكن حلها بالحوار فكل مشاكلنا لا تحل إلا بحوار الأطراف المعنية ولا أعتقد

أنيس همشري

ويقول الأخ/ عبدالله محمد علي العديني إن دعوة الرئيس/ علي عبدالله صالح للحوار الوطني تحت قبة المجلس التشريعي التي أطلقها منتصف هذا الشهر هي في الحقيقة نابعة من شعور وطني بأهمية وحدة الشعب اليمني وقواه السياسية تجاه القضايا الماثلة أمامه باعتبار أنه لا يمكن حل أي مشكلة من المشاكل أو قضية من القضايا الماثلة على الساحة اليمنية إلا من خلال الحوار الحضاري

عبدالله محمد علي العديني

سيفقدون مصداقيتهم أمام الشعب لأنهم يرفضون واحداً من أهم مبادئ العمل الديمقراطي التعددي وهو مبدأ الحوار.

الأخ/ أنيس همشري يقول: إن دعوة فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية هي دعوة جاءت في وقت تحتاج لها الأمة جميعها فكلنا نحتاج إلى الحوار فيما بيننا لمراجعة أنفسنا ومراجعة أخطائنا وعيوبنا وفي الوقت نفسه فإن الجلوس لطاولة الحوار يعزز الثقة بسعي القيادة السياسية إلى خلق اللحمة الوطنية وتقبل الآخر ويؤكد مقولة فخامة الرئيس السابقة بأننا نعالج قضايا الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية وهذا يتطلب أن تنظر كل القوى الوطنية في الساحة من أحزاب وطنية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية و عقلاء و شيوخ أن ينظروا إلى قضية رئيسية وهي قضية الوطن فاليمن إذا ما حدث فيها أي ملمة فلابد أن نسارع جميعنا للمساعدة في إيجاد الحل لا أن نترك الأمور الوطنية الكبيرة ونقول إن هناك حزباً حاكماً والحزب الحاكم يعمل ما يريد ويخطئ ويتحمل مسؤولية الأخطاء رغم أننا كلنا نعيش في سفينة واحدة ولابد أن تكون المعارضة هي الرديف وعين المجتمع والعامل المساعد في تنوير الحزب الحاكم ومساعدته في التغلب على هذه المعضلة أو تلك المعضلات التي تواجه الشعب من تنمية ومن تعليم ومن تقبل الرأي الآخر. الأمر الآخر هو أنه لن يحل قضايا اليمن إلا أبناء اليمن ولا يعتقد البعض أن الاستقواء بالخارج يمكن أن يفيدنا بشيء لأن لكل أجندته ومصالحه فنحن مصلحتنا اليمن وهم لهم مصالحهم ولا يعتقد البعض أن مصلحة الخارج تأتي لمصلحة اليمن ولكن الكل يبحث عن موقع قدم له ولمصالحه في هذه المنطقة الحيوية لاسيما أن اليمن موقع استراتيجي مطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي والقرن الأفريقي ونحن نرى ما يدور في هذه المنطقة من تطورات مستمرة وعدم استقرار.

وأرى أنه على الإخوة في المعارضة أن يستفيدوا من هذه الفرصة أي طاولة الحوار حتى لا نصل إلى مرحلة تغرق فيها السفينة بمن فيها ونحن والحمد لله لم نصل إلى هذه المرحلة وهذه الأحزاب التي وجدت في ظل الديمقراطية لابد لها أن تحتكم إلى الحوار كأسلوب ديمقراطي حضاري لمناقشة الأمور تحت سقف الوحدة ومن دون الخروج على الثوابت الوطنية لذلك فالحوار مفيد ودليل على أنه توجد في اليمن عقول تفكر من أجل مصالح اليمن العليا. لذلك فإن عقلنا الجماعي يمكن أن يأتي بشيء وهذا العقل الجماعي لا يمكن أن يأتي إلا من خلال تلاقح الأفكار والحوار للخروج بنتائج إيجابية.

وصائبة، ووضع الحوار تحت قبة مجلس الشورى هو رأي صائب فمجلس الشورى يمثل كافة المحافظات وبالتساوي بمعنى أن مجلس الشورى يكاد يكون عليه إجماع وطني كبير داخل الساحة اليمنية كلها أضف إلى ذلك أن الدعوة شملت قيادات الأحزاب والمؤسسات والعلماء الأفاضل والشخصيات الاجتماعية المعروفة وأنا اعتقد أن هذه الدعوة لابد أن تؤتي ثمارها في الوقت القريب جداً خاصة وأننا لمسنا أن هناك توجهاً كبيراً وتأييداً متصاعداً من العديد من الأحزاب وهناك تأييد كبير من المثقفين ورجال الأدب والصحافيين ورجال السياسة والثقافة ومختلف قطاعات وفئات الشعب وأيضاً منظمات

الحوار مفيد ودليل على أن هناك إرادة سياسية تعمل من أجل مصالح الوطن العليا

وفي الحقيقة إنني أدعو المعارضة الوطنية - ومازلت اعتبرها وطنية - إلى أن تلبي هذه الدعوة وأن توقف الرسائل الخاطئة التي ترسلها لبعض الجهات في الداخل أو في الخارج لأنني أقولها بصراحة إذا لا سمح الله - وأنا أعتقد أنه لن يحدث، فكما قلت لكم أن الأمور تحت السيطرة - إذا حدث شيء في الوطن فإن المعارضة هذه نفسها لن تسلم منه لذلك ندعوها بصدق إلى إيقاف إرسال هذه الرسائل الخاطئة التي نعتقد أنها لا تخدم الوطن والوحدة والسلم الاجتماعي. والشرط الرئيسي للتعددية السياسية والثقافية والفكرية يكون على أساس صندوق الانتخابات.

أن هذه الأطراف يمكن أن تكون غير وطنية فكلها وطنية وبالتالي لابد أن تكون هناك دعوة من رأس البلد بحيث تتوضح الأمور وتتحد الآراء بالجلوس إلى طاولة الحوار والابتعاد عن المكايدات والمماحكات في القضايا الوطنية وبالتالي الوصول إلى اتجاه معين يكون الكل متفقاً عليه وهو اتجاه الأغلبية أي لابد أن يكون هناك اتجاه عام يحتكم إليه الجميع وعليه نرى أن هذه الدعوة صادقة ويهمها مستقبل البلد ومستقبل هذا الشعب الطيب جداً بمعنى أننا لابد أن نلجأ إلى هذه الطريقة ونستخدم هذه الوسيلة لنصل إلى ما فيه صلاح هذه الأمة وصلاح الاقتصاد وصلاح البلد.

ذلك أن أي حل آخر له عواقب وخيمة وهذه الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية هي في تقديرنا دعوة جادة وصادقة ويفترض من كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكل عقلاء اليمن التفاعل مع هذه الدعوة والمشاركة في الحوار بفعالية لحل كافة القضايا الماثلة ولا مخرج من ذلك إلا بالحوار ونقول إن هذه القوى السياسية تمارس عملها أصلاً في إطار نشاط ديمقراطي ولولا هذه الديمقراطية المتاحة لها لما تمكنت من ممارسة نشاطها السياسي وبالتالي يصبح الأمر مفيداً للشعب اليمني ولضمان استقرار الوطن وصيانة وحدته واستنهاض كافة القوى لتحمل مسؤوليتها، والرافضون للحوار

بكلفة (950) مليون ريال وبتمويل حكومي:

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون تنفذ 22 مشروعا بتكلفة 950 مليون ريال العام 2009م

صنعاء / سبأ :

نفذت المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون خلال العام الجاري 22 مشروعا بكلفة 950 مليونا و426 ألف ريال.

تضمنت المشاريع بحسب تقرير إدارة المشاريع بالمؤسسة حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه توريد أجهزة صوتية للبرنامجين العام (إذاعة صنعاء)والثاني (إذاعة عدن) بمبلغ 137 مليونا و419 ألف ريال، وتوريد اجهزة شبكة المعلومات المتكاملة ومركز المعلومات بقيمة 96 مليونا و 116 الفاً و 452 ريالا،وأجهزة حاسوب وملحقاتها بنحو 95 مليونا و 986 ألف ريال.

ولفت التقرير إلى ان المؤسسة قامت بشراء ثلاث كاميرات تلفزيونية محمولة مع ملحقاتها لقناة الإيمان بـ (87) مليونا و 660 ألفا و 595 ريالا, وتنفيذ مشروع وحدتي توليد الطاقة الكهربائية لنفس القناة بتكلفة 64 مليونا و 461 ألفا و 524 ريالا، مع شراء وتوريد أجهزة وأدوات ومستلزمات أنظمة الإضاءة لاستوديوهات قناتي "الإيمان" و"سبأ" الفضائيتين بنحو 65 مليون ريال.

ووفقاً للتقرير تضمنت المشاريع توريد اجهزة ارسال (أف أم) لإذاعة لحج بمبلغ 73 مليونا و 471 ألف ريال، وتوريد محطة ارسال فضائي متنقلة مع ملحقاتها وتوابعها لقناة "الايمان"بـ 61 مليونا و 404 آلاف ريال بالإضافة إلى توريد وحدتي الطاقة لقناة "اليمن" الفضائية وتوريد اثاث ومستلزمات مكتبية وكاميرات مراقبة مرئية، ومواد كهربائية وعدادات قياس تدفق الوقود لمولدات الطاقة الكهربائية لمحطات الإرسال ومشاريع تكميلية أخرى.

وذكر مدير عام المشاريع بالمؤسسة سمير شرف الحكيمي أن هذه المشاريع المنفذة حتى الـ15 من ديسمبر الجاري بتمويل حكومي، ركزت على توفير متطلبات القنوات الفضائية والإذاعات من الأجهزة والمعدات الحديثة واحتياجات تطوير الأداء في مرافقها وادارتها المختلفة.

وقال الحكيمي "هناك 10 مشاريع أخرى تعمل المؤسسة على استكمالها ومتابعة التعزيز بتكاليفها لدى وزارة المالية بتكلفة تتجاوز 557 مليونا و 487 ألف ريال، تتضمن توريد محطة ارسال فضائي متنقلة مع ملحقاتها و كاميرات تلفزيونية مع وحدتي مونتاج وتوابعها لبعثة إعلامية، وشراء اجهزة البث الفضائي لقناة الايمان وغيرها".

وأضاف " كانت مشاريعنا كبيرة غير أننا في هذه السنة تقيدنا بقرار مجلس الوزراء رقم 476 الذي قضى بعدم الدخول في أي التزامات لأي مشاريع جديدة ور غم هذا كله سرنا تقريبا بأكثر من 50 في المائة من موازنتنا المعتمدة لعام 2009م مع المنع والحضر للدخول في التزامات لمشاريع جديدة".

ولفت مدير المشاريع إلى الصعوبات التي اعترضت أداء المؤسسة منها توقيت التنفيذ من قبل مجلس الوزراء لكل المشاريع الجديدة نتيجة للأزمة المالية القائمة حيث تم فرض عدم الدخول في أي مشاريع جديدة ما معناه ألا تعلن مناقصات و تبدأ في مراحل تنفيذ المشاريع الحالية.

وعن خطط المؤسسة للعام 2010م أشار الحكيمي إلى أن المؤسسة ستعمل وفقاً لما سيتم اعتماده من قبل اللجنة العليا للموازنة ومجلس الوزراء والتركيز على المشاريع التي لها أولوية، منها مشاريع صعدة التي تتضمن اعادة تنفيذ منشآت الإذاعة المحلية في هذه المحافظة بتكلفة اجمالية تتجاوز 390 مليون ريال، إلى جانب إعادة تحديث المحطات التي تضررت جراء الحرب منها محطة الجبل الأحمر ومحطة الدامغ في رازح.

وأكد أن أجهزة هذه المحطات متوفرة وجاهزة وسيتم التركيب عندما تستقر الأوضاع في مديريات المحافظة.

اللجنة العليا للمناقصات تقر مناقصات بسبعة مليارات ريال

صنعاء / سبأ :

أقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في اجتماعها أمس برئاسة المهندس محمد احمد الجنيد رئيس اللجنة عدداً من المناقصات بكلفة سبعة مليارات و308 ملايين ريال.

وقد أقرت اللجنة مناقصة مشروع رفع كفاءة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأمانة العاصمة بكلفة 30 مليوناً و168 الفاً و574 دولاراً بتمويل حكومي والصندوق العربي.

ويشمل المشروع الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية اللازمة لتوسيع وتطوير محطة المعالجة من تركيب مصاف خشنة وانشاء محطة ضخ ومبنى وتركيب مصاف ناعمة وضاغطات المواد المفصولة عن المصافي وإنشاء أحواض لإزالة الرمال وتركيب جهاز قياس التدفق وانشاء مكثفات للرواسب الأولية وتطوير محطة ضخ الحمأة الراجعة وحجرة توزيع المياه الى أحواض التهوية.

كما يشمل إنشاء مخمرات لا هوائية مع المباني الملحقة بها ومكثفات للرواسب وخزانات للغاز، ومحطة توليد طاقة تعمل بالغاز الناتج عن المحطة وإنشاء خزان لحجز المياه الفائضة عن طاقة المحطة مع محطة ضخ لارجاع هذه المياه الى المحطة، بالاضافة الى تركيب اجهزة معالجة الغازات والطرق الداخلية والإضاءة والأنابيب وتدريب كوادر المحطة على اعمال التشغيل والصيانة.

وأقرت اللجنة العليا مناقصة توريد وتركيب وتشغيل تجهيزات طبية واثاثومولدات كهربائية لعدد 65 مرفقا صحيا في مختلف محافظات الجمهورية بكلفة مليار و249 مليوناً و818 الف ريال بتمويل حكومي.

وتشمل التجهيزات التي ستعمل على تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بمختلف المحافظات على أقسام العمليات واجهزة التعقيم والعناية المركزة واجهزة العيادات ووحدات الاسنان والمختبرات وبنك الدم وتجهيز اقسام الاشعة والمستلزمات الطبية والاطقم الجراحية وجهاز تفتيت الحصوات بالإضافة إلى الأثاث الطبي والمكتبي وسكن الأطباء، ومولدات كهربائية وغسالات ومطابخ مستشفيات .

وأقرت اللجنة الأعمال الإضافية لمشروع مياه روفة بني مصلوب بمحافظة الجوف بكلفة ثمانية ملايين و220 الف ريال، والأعمال الاضافية لمشروع تركيب انابيب لفرع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بعتق بمحافظة شبوة بكلفة ثلاثة ملايين و612 الف ريال بتمويل حكومي.

ووافقت اللجنة على اعتماد التعويضات المرفوعة من قبل وزارة التربية والتعليم لمشروع مجمع رحبة بمحافظة مأرب بقيمة 13 مليوناً و594 ألف ريال وفقا لاحكام القانون.

وأقرت اللجنة إعادة انزال مناقصتي مشروع استكمال محطة معالجة مياه الصرف الصحي ومشروع استكمال شبكة الصرف الصحي لمدينة القاعدة بمحافظة إب في مناقصات عامة مع الاخذ بعين الاعتبار ملاحظات اللجنة لتلافي اوجه القصور السابقة.